جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

اصلاحات مصطفى كمال أتاتورك الاقتصادية:

اولا : التمهيد

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وانتهت الدولة العثمانية إلى التفكك، كانت الأناضول في حالة اقتصادية مأساوية؛ فمواردها مستنزفة، وبناها التحتية مدمّرة، وأراضيها الزراعية ضعيفة الإنتاج، فيما بقيت الصناعات محدودة ومجزأة، تخضع أغلبها لسيطرة أجنبية عبر الامتيازات (الكابتولاسيونات) التي كبّلت السيادة الاقتصادية. ومع إعلان قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، برزت الحاجة إلى مشروع اقتصادي متكامل يواكب عملية التحديث السياسي والاجتماعي، ويضمن استقلال البلاد فعليًا لا شكليًا.

لقد آمن أتاتورك بأن قوة الدولة الحديثة لا تُبنى بالسياسة وحدها، بل تعتمد على قاعدة اقتصادية راسخة، لذلك جعل من الإصلاح الاقتصادي ركيزة مركزية في مشروعه. كان الهدف هو (بناء اقتصاد وطني مستقل) يعتمد على الصناعة الحديثة والزراعة المنتجة، ويحرّر تركيا من التبعية المالية والتجارية للقوى الأجنبية. ومن هنا انطلقت سلسلة واسعة من الإجراءات شملت إصلاح الزراعة، تأسيس مؤسسات صناعية وطنية، سن قوانين حمائية، إنشاء البنوك الوطنية، وتبني التخطيط الاقتصادي عبر الخطط الخمسية.

بهذا المعنى، لم تكن الإصلاحات الاقتصادية عند أتاتورك مجرد خطوات تقنية، بل جزءًا من مشروع قومي شامل يهدف إلى نقل تركيا من ميراث "رجل أوروبا المريض" إلى دولة حديثة تملك مقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي معًا.

كان الوضع الموروث (١٩١٨–١٩٢٣) اقتصاد زراعي متداعٍ، ديون عثمانية ثقيلة، امتيازات أجنبية تُقيد الجمارك والضرائب، وبنية تحتية متهالكة، وكانت الغاية الكمالية بناء اقتصاد قومي مستقل، تقوده الدولة مرحليًا إلى أن ينضج القطاع الخاص.

ثانيا : المبادئ الحاكمة للسياسة الاقتصادية

١– القومية الاقتصادية (Millî İktisat): تقليل التبعية لرأس المال الأجنبي وإعادة السيطرة الوطنية على القرار الاقتصادي.

٢– الشرح: يعني ذلك إعادة التفاوض على الديون، إنهاء الامتيازات الأجنبية، وتفضيل الشركات/العمالة الوطنية في المناقصات والصفقات.

٣– الدولة كقاطرة (Etatism/Statism): تدخل منظّم للدولة في الاستثمار والإنتاج حين يعجز رأس المال الخاص.

٤– الشرح: الدولة تُنشئ مصانع وبنوكًا وشركات مملوكة لها (KİT) لتأسيس صناعات أساسية لا يجازف بها القطاع الخاص الناشئ.

٥– التخطيط الصناعي المرحلي: خطط خمسية تركّز على بدائل الواردات والصناعات القاعدية.

٦– الشرح: ربط الاستثمار العام بأهداف كمية (النسيج، السكر، الإسمنت، التعدين) لتقليل فجوة الواردات.

ثالثا: استعادة السيادة الاقتصادية والقانونية

١- إنهاء الامتيازات الأجنبية (الكابتولاسيونات) وتحرير التعرفة الجمركية، منح الجمهورية حق صياغة تعرفة حمائية ابتداءً من أواخر العشرينيات لحماية الصناعة الوليدة.

٢- تسوية الديون العثمانية (١٩٢٨): إعادة جدولة وسداد طويل الأجل أنهى وصاية "إدارة الديون العثمانية" وحرّر إيرادات الدولة.

٣- قانون حماية قيمة الليرة (١٩٣٠): فرض ضوابط صرف وتنظيم للقطع الأجنبي للحد من نزيف العملة وتمويل الواردات الضرورية فقط.

رابعا: بناء الجهاز المالي والنقدي

١- تأسيس بنك مركزي للجمهورية (بدأ عمله ١٩٣١): نقل إصدار النقود والسياسة النقدية من البنوك الأجنبية إلى سلطة وطنية، وضبط الائتمان وتمويل التجارة.

٢- تعزيز مصارف التنمية والتجارية الوطنية فهو ذراع تمويلي للقطاع الخاص الوطني، تمويل زراعي مُيسّر للفلاحين قروضًا طويلة الأجل للصناعة والزراعة لتجاوز شُحّ رأس المال المحلي.

٣- إصلاح ضريبي وإلغاء العُشر الزراعي (١٩٢٥) تخفيف عبء ضريبة "العُشر" على الفلاحين واستبدالها بضرائب حديثة أوسع قاعدًة وأكثر عدالة.

خامسا : سياسة صناعية نشِطة (عمود مشروع التحديث)

١- قانون تشجيع الصناعة (١٩٢٧): إعفاءات جمركية وضريبية، وأراضٍ رخيصة، وأولوية في مشتريات الدولة للمصانع الوطنية.

٢- إنشاء تكتلات صناعية مملوكة للدولة محرك صناعات النسيج، الورق، الكيماويات الخفيفة، والإسمنت.

٣- تمويل واستثمار مباشر في التعدين والمعادن.

٤- سكك حديدية وطنية تدعم لوجستيات الصناعة هذه الكيانات تُخطّط، تموّل، تُشيّد وتُشغّل مصانع قاعدية يصعب على القطاع الخاص تحمل مخاطرها.

٥- مشروعات صناعية رمزية، مصانع السكر (من ١٩٢٦ فصاعدًا):** إحلال محل الواردات وتثبيت سعر غذاء أساسي، وايضا الحديد والصلب (قارابوك ١٩٣٧):** تأسيس قاعدة معدنية للصناعات الثقيلة قطاعات "قائدة" تُحرّك أمامها سلاسل توريد طويلة (زراعة بنجر السكر، تعدين فحم وحديد...).

٦- المعادن والطاقة، وهيئة المسح الجيولوجي ١٩٣٥ استكشاف منظم للثروات المعدنية، وكهربنة المدن وتوسيع التوليد الحراري والمائي ربط الصناعة بالطاقة الرخيصة والمنتظمة، وهو شرط لازم لرفع الإنتاجية.

سادسا : النقل والبنية التحتية الداعمة للنمو

١- السكك الحديدية: توسيع الشبكة شرقًا وشراء الخطوط الأجنبية وربط الموانئ بالداخل خفّض كلفة النقل، وحوّل أسواق الأناضول من جزر معزولة إلى سوق وطنية موحّدة.

٢- الموانئ والطرق: تحديث الأرصفة والرافعات ومستودعات الحبوب، ورصف الطرق بين الأقاليم لوجستيات فعالة لحماية السلاسل التوريدية للصناعة والغذاء.

سابعا : الزراعة والريف (تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي)

١- إلغاء العُشر (١٩٢٥) وتوسيع الائتمان الزراعي رفع دخل الفلاحين وزيادة الحافز على الإنتاج النقدي لا الاكتفائي فقط.

٢- الإرشاد الزراعي والميكنة والبذور المحسّنة تعميم أساليب حديثة للري ومكافحة الآفات، وإدخال الآلات وفق القدرة المالية.

٣- تسويق منظم للغلال (نهاية الثلاثينيات مخازن وصوامع وحماية أسعار لضمان دخل مستقر للمزارعين واستقرار حضري في أسعار الخبز.

ثامنا : التجارة الداخلية والخارجية

١- حماية جمركية وانتقائية الواردات رفع تعرفات على السلع المصنعة واستيراد مكونات وآلات لا بدائل وطنية لها.

٢- اتفاقات المقايضة والتصفية (Clearing) في الثلاثينيات مقايضة سلع بدل دفع نقد أجنبي نادر خلال الكساد الكبير.

٣- الاحتكارات/الامتيازات الحكومية (Tekel): تنظيم إنتاج وتسويق الملح والتبغ والكحول لتحقيق إيراد ثابت للدولة وضبط الجودة.

الخاتمة

فجوهر التجربة الكمالية اقتصاديًا: "تصنيع محمي تقوده الدولة" لبناء قاعدة إنتاجية وطنية بسرعة، مع ضبط مالي ونقدي وسياسات حمائية، ريثما يتكون قطاع خاص قادر على المنافسة، وضعت الأسس المؤسسية والقطاعية لاقتصاد تركيا

الحديثة: سكك وطنية، طاقة وصناعات قاعدية، جهاز نقدي ومالي مستقل، وزراعة أكثر إنتاجًا واستقرارًا.

لقد شكلت الإصلاحات الاقتصادية في عهد مصطفى كمال أتاتورك نقلة نوعية في مسار تركيا من دولة متخلفة مثقلة بالديون والامتيازات الأجنبية إلى جمهورية تسعى لبناء اقتصاد قومي مستقل. فقد استطاعت السياسات الكمالية أن تؤسس لمرحلة جديدة من التنمية تقوم على التصنيع الموجه بالدولة، وتحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية، ودعم الزراعة والبنية التحتية، وإنشاء مؤسسات مالية وطنية** ضمنت التحكم في السياسات النقدية والمالية.

ومع أن هذه الإصلاحات لم تخلُ من قيود وصعوبات، كضعف رأس المال الخاص واعتماد بعض القطاعات على الاستيراد، إلا أنها نجحت في رسم معالم اقتصاد وطني حديث مهد الطريق لتركيا في العقود اللاحقة. لقد كان جوهر التجربة الكمالية الاقتصادي يتمثل في بناء قاعدة إنتاجية وطنية وصياغة جهاز مؤسسي حديث قادر على دعم السيادة السياسية وتثبيت أركان الدولة الجديدة.

وبذلك، يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية الأتاتوركية لم تكن مجرد إجراءات مالية أو صناعية عابرة، بل كانت جزءًا من مشروع وطني شامل هدفه إخراج تركيا من مرحلة الانحطاط العثماني إلى مرحلة الدولة القومية الحديثة ذات الأسس الاقتصادية المتينة، وهو إرث لا يزال يلقي بظلاله على الاقتصاد التركي حتى اليوم.